

## تقرير

مجموعة «زين» للاتصالات، التي تُدير شركة «تاتش»، وقّعت عقدا تجاريا لإنشاء التطبيق الهاتفي مع شركة «FOO SAL» التي تملكها «زين»، نفسها. عقْدٌ لا يكشف إلا عن مزيد من الاستفادة من المال العام في قطاع الاتصالات، بطريقة تدور حولها علامات استفهام

## بدر الخرافي يتعاقد مع نفسه:

## «تاتش» تشتري خدمات من رئيس «زين»

بدأ البحث في الموضوع بعدما تبين أنّ «مجموعة زين»، ونائب رئيس مجلس إدارتها ورئيسها التنفيذي بدر الخرافي، والرئيس غوركمان استخدم جواز سفره الشخصي للعمليات المجموعة في «زين» مارك سكوت - جيجنهيمر، حصيلة استراتيجة «تاتش» لدعم الشركات اللبنانية الناشئة ورواد الأعمال، التي تتّبعها «تاتش» منذ سنوات عدة، ما انعكس نجاحا إقليميا للشركة، استطاعت بالتالي استقطاب استثمار خارجي من قبل مجموعة زين الرائدة في دعم الشركات الناشئة الرقمية، ما يُثبت

### ليأ القرني

التطبيق الإلكتروني لشركة «تاتش» مطوّر من قبل شركة «FOO SAL»، التعاون بين الشركتين هو «حصيلة استراتيجة «تاتش» لدعم الشركات اللبنانية الناشئة ورواد الأعمال، التي تتّبعها «تاتش» منذ سنوات عدة، ما انعكس نجاحا إقليميا للشركة، استطاعت بالتالي استقطاب استثمار خارجي من قبل مجموعة زين الرائدة في دعم الشركات الناشئة الرقمية، ما يُثبت

### تولى الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في «تاتش» مسؤوليات إدارة أخرى

أيضا التزام مجموعة زين بتطوير قطاع الاتصالات في لبنان ودعم شعبه». هذا الكلام هو جزء من ردّ الدائرة الإعلامية في «تاتش» على سؤال «الأخبار» عن التعاون التجاري بينها وبين «FOO». بعيدا عن «الضمين» الذي تعتمد معظم الشركات العاملة في البلد، ولا سيما الأجنبية منها، من أنها موجودة لـ«عم الشعب» وتطوير قطاعات محلية ودعم الاقتصاد اللبناني، مُتناسية أنّ هدفها الرئيسي مُراعاة الأرباح وتعزيز خبراتها، وليس العمل الخدماتي الإنساني، القصة هنا تتعلّق بالضّارب في المصالح الواضح الذي يعكسه هذا العقد.

## تقرير

## الحجوزات تتراجع إلى النصف رغم العروض السياحية الشتويّة: الثلج يفتقد المتزلّجين!

بالسياحة الشتوية هذه الأيام، الكثير من السياح والزبائن المسورين بانوا يفضّلون «الكنكة» في المنازل والاقتصاد في النفقات والمصاريف على قضاء إجازة يحتاجون أكثر من «مشوار» إلى البنك للحصول على ما يغطي تكاليفها.

طبعاً لا يعني ذلك الإفتراض أن كل من يستأجر غرفة في فندق أو شاليه، أو يقضي يوماً كاملاً في مناطق التزلّج، هو حكماً من المسورين وأصحاب الملايين. إلا أن تكاليف قضاء يوم كامل، بين تزلّج وسمانة لشخص واحد، تتخطى بسهولة نصف الحد الأدنى للأجور حتى في حال خفض النفقات إلى أقصى حد ممكن، إذ إن إيجار الغرفة لا يقل عن 150 ألف ليرة، فيما كلفة الدخول إلى منتجج «مزار» كفرنديان للتزلّج، على سبيل المثال، تتراوح بين 53 ألف ليرة و 71 ألف في نهاية الأسبوع، كما بين موقعه الإلكتروني، أضف إليها كلفة النقل

والطعام والمشروبات.

### صعوبات رغم العروض

«في العادة، في مثل هذه الفترة من العام، تكون الغرف كلها محجوزة. كان امراً معتاداً أن نعتذر من زبائن كثيرين بشكل يومي عن عدم توفر غرف شأغرة. حرفياً لم تكن الاتصالات تتلقّى، فلا ننتهي من مكالمة حتى نخلقى خمايرة جديدة». هكذا تصف مديرة فندق White Cedar في الأرّن ميرا سعادة الوضع اليوم، رغم خفض الأسعار بنحو 20%، وينسب أعلى لمن يستأجرون غرفاً لأكثر من يوم «لأنّ الحجوزات تراجعت حوالى 50% عمّا كانت عليه العام الماضي». بلدية بشري تدخلت بدورها لمحاولة تمرير الموسم باقل ضرر ممكن وتجنّب المظقة الخفاف السياحي، إضافة إلى طلبها من المؤسسات السياحية خفض الأسعار لتشجيع السياحة، أطلقت مع اتحاد بلديات القضاة وبالتعاون مع مؤسسة

جبل الأرّن وشركة «تلسكي الأرّن» مشروع دعم السياحة الشتوية لعام 2020، وبموجبه ستدعم بطاقة التزلج السنوية لأبناء مدينة بشري ليصبح سعرها 100 ألف ليرة بدل السعر الرسمي (150 دولاراً). أما بطاقة التزلج السنوية لأبناء القضاة والتي يبلغ سعرها الرسمي 250 دولاراً فستدعم أيضاً لتصبح 100 ألف ليرة. ويستفيد من هذا المشروع بالمثل أيضاً أبناء قضاء زعرتا.

### ضارياً وفقراً.. لا سياح

في قاربا الأوضاع ليست أفضل حالاً. يقول صاحب مشروع Faraya Village Club جان خليل إن «عدد الزوار انخفضت بنسبة تتراوح بين 30% و40% رغم أننا خفضنا أسعارنا بنسب مماثلة تقريباً». أما الزبائن «الدوّيمين» فاعداهم قليلة مقارنة بالأعوام السابقة، وهو ما ينسحب أيضاً على السياح العرب والأجانب الذين لم يغي قسم منهم حجوزاته مع تأزّم الأوضاع.

بالتساوي على المساهمين أنفسهم في «FOO Trading SAL». فهل يجوز أن توقع شركة الاتصالات «تاتش» التي تُديرها «مجموعة زين» عقداً تجارياً مع شركة أخرى تملكها «زين» ومسؤولون فيها؟ إلا يُعدّ ذلك تضارباً في المصالح و«تحايلاً» للاستفادة عبر أكثر من مصدر من المال العام اللبناني. مرّة عن طريق عقد تشغيل (2 MIC «تاتش) والمرّة الثانية عبر توقيع عقد تجاري لإنشاء التطبيق الهاتفي لـ«تاتش» والاستمرار في صيانته وتحديثه؟ تجيب الدائرة الإعلامية في «تاتش» بأنّ العلاقة التجارية والتعاقدية بين الشركة و«FOO» «تعود إلى عام 2012، أي قبل استحواذ مجموعة «زين» على حصة استراتيجة في شركة FOO في 28 شباط 2016، وقد تمّ حينها إعلام وزارة الاتصالات بعملية الاستحواذ واتباع الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص». لا يُلغى ذلك، أنّ الدولة اللبنانية مُستعرة، عبر «تاتش»، بالندفع لشركة تجارية تملكها «زين» وبدر الخرافي، لا تزال تتولّى الصيانة وتحديث المواد وغيرها من الأمور التقنية اللازمة، بدليل استمرار وجود علامتها التجارية على التطبيق.

وتُضيف الدائرة الإعلامية أنّه «يهّم الشركة أن تُصحّح ما دُكر في متن سؤالكم، أنّ السيدين بدر الخرافي وامري غوركمان لا يملكان أية أسهم في شركة FOO وليسوا في مجلس إدارتها وليسا مُفوضّين بالتوقيع عنها، وبالتالي السيد بدر الخرافي والسيد امري غوركمان ليسا مديرين عاينين في شركة FOO ولا رئيسي مجلس إدارتها». في الشكل، ردّ «تاتش» صحيح، ولكنه لا يكشف كامل الحقيقة. إلا إذا كانت إدارة «زين»، بالتعاون مع امري غوركمان وأسامة متى، قد أخفوا بعض التفاصيل عن العاملين في لبنان. فيحسب السجل التجاري، تملك «زين فكتوريا فيسيلتيز ذ.م» (التابعة لمجموعة «زين») 1905 أسهم في «FOO Trading SAL» ويمكّ فيها الخرافي سهماً، ولكنه يشغلّ مناصب: مفوضّ توقيع بالاتحاد والانفraz، مدير عام، رئيس مجلس إدارة، اما مارك سكوت

- جيجنهيمر وامري غوركمان وأسامة متى، فلكل منهم سهم واحد، وهم أعضاء في مجلس الإدارة. فإذا لم يكن الخرافي وغوركمان على علاقة مباشرة بـ«FOO SAL»، إلا أنّهما موصولان بها عن طريق الشركة الأمّ التي تملكها.

في إطار «تضارب المصالح» نفسه، تظهر نقطة ثانية في «تاتش»، هي تولي الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في الشركة، نديم خاطر، مسؤوليات إدارية أخرى منذ 2008 ولغاية العام الماضي. خاطر كان مساهماً بـ15 سهماً في شركة «Pin Pay SAL») (المُختصّة بخدمات الدفع بواسطة الهاتف وبيع السلع والبرامج وبخدمات أخرى تتعلق بالدفع الفواتير وتشريع خطوط الهاتف الخلوية، وهي من زبائن «FOO SAL»). وشغلّ منصب رئيس مجلس الإدارة ومفوضّ توقيع. تردّ الدائرة الإعلامية في «تاتش» أنّه «لم يسبق لنا أن وقّعنا أي عقد مع شركة «Pin Pay»، موضحة أنّ «القوانين والأنظمة التجارية لا تمنع أن يكون أشخاص أو مسؤولون أعضاء أو مساهمين في أكثر من شركة، وذلك مع مراعاة أحكام المادتين 158 و159 من قانون التجارة في حال انطباقها». ولكن عقد الإدارة يُخالف كلام إدارة «تاتش». فستستند مصادر إدارية في «الاتصالات» إلى المادة 12 من العقد والتي يرد فيها أنّه «لا يجوز تعيين أو المصادقة على انتداب أيّ من الموظفين المُعيّنين لإدارة أو تشغيل قطاع الخلوي لأي نشاط آخر». وتسال المصادر، كيف «إذا كانت شركة تعمل أيضاً والذي يتكفل فيه بثمانين 85 في المئة من الاعتمادات الدوائية لاستيراد الفصح نديم خاطر، هو واحد من المرءاء في تاتش الموظّفين في مجموعة زين، لذلك ما يطبق على الشركة يطبق عليه».

أُضّاف هاتان النقطتان إلى ملفّ الاتصالات الدسم، الذي تحقّق به الدولة اللبنانية، لتضمّنه الكثير من الوثائق والمستندات التي تتحدث عن سوء إدارة في القطاع الشريكتان العاملتان في موضع الاتهام، ومع ذلك لا تزالان تُمارسان دورهما بشكل طبيعي، «خدمة للشعب اللبناني»، وتُخاخر الدولة في استرداد إدارة «ميك 1» و«ميك 2».

## تقرير

## مصرف لبنان يخنق الكهرباء

### حان وقت مؤسسة كهرباء لبنان، مصرف لبنان يرفض تأمين حاجتها من الدولارات.

### وهذا يعني ان عقودها مع الشركات الأجنبية ستكون مهددة بعدم القدرة على التفيذ مستلزماً لتلك

### استمرار التخفيض بالليار، تلك

### لا تموّضها سوى المودّعات

### الخاصة التي يؤتمن المصرف المركزي الاعتمادات الخاصة

### بالحجوزات التي تستهلكها

### إيلي الفرزلي

أزمة شخّ الدولار تتعمد. مصرف لبنان لا يُتميّز بين قطاع عام وقطاع خاص، لا دولارات لأحد من خارج التعميم الذي أصدره في نهاية أيلول الماضي، والذي يتكفل فيه بثمانين 85 في المئة من الاعتمادات الدوائية لاستيراد الفصح والخيول الدواء. حتى منشآت النفط عليها أن تؤثّن 15 في المئة من قيمة الاعتمادات بالدولار.

مع مرور الوقت، تتفاقم الأزمة. أغلب العقود التي توقيعها المؤسسات والإدارات العامة مع شركات أجنبية أو غير أجنبية، هي بالدولار. قبل تراجع سعر صرف العملة الوطنية، لم تكن هنالك مشكلة في عملة الدفع، ولذلك، كانت غالبية هذه الشركات تحصل على أموالها بالليرة. مؤسسة كهرباء لبنان تقف في قلب المشكلة. مصرف لبنان يرفض تخفيّة حاجتها إلى الدولار. مسؤوليته تنحصر في تأمين الاعتمادات المتعلقة باستيراد الفحول، وهذا أمر يتم مباشرة بين وزارة المالية والمصرف في الموازنة الأخيرة أقرّت سلفة كهرباء لبنان بقيمة 1500 مليار ليرة، مخصصة للفحول. لكن على المؤسسة التزامات تتخطى هذه المادة الحيوية. عقودها مع البواخر التركية ومع مقدمي الخدمات ومع الشركات التي تلتزم الصيانة في المعامل.. كلها بالدولار. بحسب أكثر من مصدر في هذه الشركات، فإن القبض بالليرة اللبنانية لم يعد ممكناً، حتى من قبل الشركات اللبنانية. فإذا كانت تلك تدفع رواتب موظفيها وجزءاً من مصاريفها، إضافة إلى الضرائب والرسوم، بالليرة، فإن قطع الغيار والمعدات التقنية ستورد من الخارج. وبالتالي، فإن استمرار الأزمة، واستمرار رفض مصرف لبنان تأمين المستلزمات الضرورية لقطاع الكهرباء، لن يكون ثمّنها أقل من توقف المعامل، أو بعضها، عن العمل، إضافة إلى توقف مشاريع التطوير كتركيب العدادات الذكية.

ما طفا إلى السطح أمس كان عدم حصول «كارابينز» على بدلات إنتاج الطاقة من البواخر رفض مصرف لبنان تأمين البدلات مرّت بمرحلتين، قبل أن تتوقف الشركة عن استلام الشبكات الخاصة بها. عند توقيع العقد معها، كانت كهرباء لبنان تحوّل الأموال إلى مصرف لبنان بالليرة، فيعمد الأخير إلى تسليمها إلى «كارابينز» بالدولار. استمر الوضع على حاله حتى شباط 2018. حينها أوقف المصرف المركزي هذه الآلية، رفضاً الاستمرار في عملية التحويل. لكن لأن سعر الصرف كان ثابتاً، صارت المؤسسة تدفع مباشرة إلى الشركة، بالعملة اللبنانية، وبطبيعة الحال بحسب سعر الصرف الرسمي.

السبت 1 شباط 2020 العدد 3970 ■ الإخبار

لبنان

5

مع التغييرات التي طرأت منذ بداية تشرين الأول وتكرّست في نهايته، طلبت الشركة تسليمها أموالها، أو جزءاً منها، بالدولار نظراً إلى انخفاض قيمة العملة. عندها وقعت مؤسسة كهرباء في مشكلة. أولاً هي مؤسسة عامة وبالتالي لا يمكنها أن تفتح حسابات في المصارف التجارية بل حصراً في مصرف لبنان، وثانياً هي تجبي بالليرة، ولا يمكنها أن تحول الأموال إلى الدولار إلا في مصرف لبنان. وكل ذلك ترافق مع رفض مصرف لبنان تأمين حاجة المؤسسة من العملة الصعبة.

وقفت المؤسسة وكل الشركات المتعاقدة معها عاجزة عن الخروج من حالة المراجحة. حتى الآن لم يعكس ذلك على عمل الشركات أو على التغذية بالليار، لكن هل يستمر هذا الوضع؟ لا أحد يملك جواباً شافياً، وإن تؤكّد مصادر معنية أنّ الوضع لا يطمئن. على سبيل المثال، إلى متى تستمر «كارابينز» بتشغيل البواخر بكامل طاقتها من دون قبض مستحقّاتها؟ وإلى متى سيبقى مخزون قطع الغيار الذي تملكه شركات تشغيل وصيانة المعامل، قبل أن تضطرّ إما إلى شراء هذه القطع من الخارج أو تخفيض إنتاجها إذا لم تتمكن من استيرادها؟

مع مرور الوقت، تتفاقم الأزمة. أغلب العقود التي توقيعها المؤسسات والإدارات العامة مع شركات أجنبية أو غير أجنبية، هي بالدولار. قبل تراجع سعر صرف العملة الوطنية، لم تكن هنالك مشكلة في عملة الدفع، ولذلك، كانت غالبية هذه الشركات تحصل على أموالها بالليرة. مؤسسة كهرباء لبنان تقف في قلب المشكلة. مصرف لبنان يرفض تخفيّة حاجتها إلى الدولار. مسؤوليته تنحصر في تأمين الاعتمادات المتعلقة باستيراد الفحول، وهذا أمر يتم مباشرة بين وزارة المالية والمصرف في الموازنة الأخيرة أقرّت سلفة كهرباء لبنان بقيمة 1500 مليار ليرة، مخصصة للفحول. لكن على المؤسسة التزامات تتخطى هذه المادة الحيوية. عقودها مع البواخر التركية ومع مقدمي الخدمات ومع الشركات التي تلتزم الصيانة في المعامل.. كلها بالدولار. بحسب أكثر من مصدر في هذه الشركات، فإن القبض بالليرة اللبنانية لم يعد ممكناً، حتى من قبل الشركات اللبنانية. فإذا كانت تلك تدفع رواتب موظفيها وجزءاً من مصاريفها، إضافة إلى الضرائب والرسوم، بالليرة، فإن قطع الغيار والمعدات التقنية ستورد من الخارج. وبالتالي، فإن استمرار الأزمة، واستمرار رفض مصرف لبنان تأمين المستلزمات الضرورية لقطاع الكهرباء، لن يكون ثمّنها أقل من توقف المعامل، أو بعضها، عن العمل، إضافة إلى توقف مشاريع التطوير كتركيب العدادات الذكية.

مع مرور الوقت، تتفاقم الأزمة. أغلب العقود التي توقيعها المؤسسات والإدارات العامة مع شركات أجنبية أو غير أجنبية، هي بالدولار. قبل تراجع سعر صرف العملة الوطنية، لم تكن هنالك مشكلة في عملة الدفع، ولذلك، كانت غالبية هذه الشركات تحصل على أموالها بالليرة. مؤسسة كهرباء لبنان تقف في قلب المشكلة. مصرف لبنان يرفض تخفيّة حاجتها إلى الدولار. مسؤوليته تنحصر في تأمين الاعتمادات المتعلقة باستيراد الفحول، وهذا أمر يتم مباشرة بين وزارة المالية والمصرف في الموازنة الأخيرة أقرّت سلفة كهرباء لبنان بقيمة 1500 مليار ليرة، مخصصة للفحول. لكن على المؤسسة التزامات تتخطى هذه المادة الحيوية. عقودها مع البواخر التركية ومع مقدمي الخدمات ومع الشركات التي تلتزم الصيانة في المعامل.. كلها بالدولار. بحسب أكثر من مصدر في هذه الشركات، فإن القبض بالليرة اللبنانية لم يعد ممكناً، حتى من قبل الشركات اللبنانية. فإذا كانت تلك تدفع رواتب موظفيها وجزءاً من مصاريفها، إضافة إلى الضرائب والرسوم، بالليرة، فإن قطع الغيار والمعدات التقنية ستورد من الخارج. وبالتالي، فإن استمرار الأزمة، واستمرار رفض مصرف لبنان تأمين المستلزمات الضرورية لقطاع الكهرباء، لن يكون ثمّنها أقل من توقف المعامل، أو بعضها، عن العمل، إضافة إلى توقف مشاريع التطوير كتركيب العدادات الذكية.

مع مرور الوقت، تتفاقم الأزمة. أغلب العقود التي توقيعها المؤسسات والإدارات العامة مع شركات أجنبية أو غير أجنبية، هي بالدولار. قبل تراجع سعر صرف العملة الوطنية، لم تكن هنالك مشكلة في عملة الدفع، ولذلك، كانت غالبية هذه الشركات تحصل على أموالها بالليرة. مؤسسة كهرباء لبنان تقف في قلب المشكلة. مصرف لبنان يرفض تخفيّة حاجتها إلى الدولار. مسؤوليته تنحصر في تأمين الاعتمادات المتعلقة باستيراد الفحول، وهذا أمر يتم مباشرة بين وزارة المالية والمصرف في الموازنة الأخيرة أقرّت سلفة كهرباء لبنان بقيمة 1500 مليار ليرة، مخصصة للفحول. لكن على المؤسسة التزامات تتخطى هذه المادة الحيوية. عقودها مع البواخر التركية ومع مقدمي الخدمات ومع الشركات التي تلتزم الصيانة في المعامل.. كلها بالدولار. بحسب أكثر من مصدر في هذه الشركات، فإن القبض بالليرة اللبنانية لم يعد ممكناً، حتى من قبل الشركات اللبنانية. فإذا كانت تلك تدفع رواتب موظفيها وجزءاً من مصاريفها، إضافة إلى الضرائب والرسوم، بالليرة، فإن قطع الغيار والمعدات التقنية ستورد من الخارج. وبالتالي، فإن استمرار الأزمة، واستمرار رفض مصرف لبنان تأمين المستلزمات الضرورية لقطاع الكهرباء، لن يكون ثمّنها أقل من توقف المعامل، أو بعضها، عن العمل، إضافة إلى توقف مشاريع التطوير كتركيب العدادات الذكية.

السبت 1 شباط 2020 العدد 3970 ■ الإخبار



السبت 1 شباط 2020 العدد 3970 ■ الإخبار

لبنان

5